

صحف اليمن تواصل الإغلاق لأسباب مالية وأمنية

باتت تشهد توقف الصحف بسبب ضعف المردود الاقتصادي وعدم وجود دعم.

ويستحي صحافيون يمنيون من أن الحريات الإعلامية في البلاد مكبلة من قبل القوى المسيطرة على كل منطقة، ابتداء من الحوثيين بصنعاء وما حولها، إلى سلطات الإخوان بمحافظة مارب وشبوة وسيئون وحضرموت.

ويضيفون أن مستقبل الصحافة الورقية في اليمن تأثر بالثورة الرقمية حيث قل الإقبال على الصحف الورقية لسهولة الحصول على المعلومات من الصحافة الإلكترونية وسرعة الإطلاع عليها وكذلك تنوع المصادر من الصحافة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر تداولاً.

وسيطرت شبكات التواصل الاجتماعي على اهتمام الجمهور، وأخذت دور عمل الصحافة الورقية، إلى جانب دور الصحافة الإلكترونية أصبحت خياراً متاحاً لكثير من المشتغلين بمهنة الصحافة للهروب من التكاليف الكبيرة للنسخ المطبوعة.

وقد تسببت الحرب بإغلاق مدن وعزل مناطق، وأصبح انتقال الصحف متعزلاً، ما تسبب في محدودية الطباعة بحيث لم تعد العائدات كافية للافناء بكلفة النفقات.

ولا يغفل العاملون في مهنة الصحافة سبباً رئيساً آخر في تدهور أوضاع القطاع تمثل في الأوضاع السياسية والأمنية، التي أفرزت انقساماً حاداً لدرجة أن كل صحيفة لم يعد بإمكانها العمل بشكل مستقل، وأصبحت القوى المختلفة تصنف الصحف على هذا المعسكر أو ذلك، وهو مقدمة لأذى قد يلحق الصحيفة والعاملين فيها.

الحكومة صرف حقوقنا المؤكدة بإحكام قضائية“.

وتعتبر صحيفة "أخبار اليوم" هي الثانية التي تعلن توقفها خلال شهرين في اليمن، فقد أعلنت صحيفة "الشارع" في أبريل الماضي توقف إصدار النسخة الورقية بسبب ارتفاع تكاليف الطباعة وأجور النقل، غير أنها أبقت على نسختها الرقمية.

وقال نائف حسان رئيس تحرير صحيفة "الشارع" في تصريحات سابقة، إن الصحافة في اليمن أصبحت "مخاطرة كبيرة وأمرًا غير مجدي“.

الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن أفرزت انقساماً حاداً لدرجة أن كل صحيفة لم يعد بإمكانها العمل بشكل مستقل

وأضاف حسان "الحرب أجبرتنا على التوقف عن الصدور، والتوقف عن ممارسة العمل الصحافي، ولا بديل آخر لدينا إلا انتظار توقفها“.

ويعزو متابعون للصحافة اليمنية تراجع الصحف الورقية، إلى أسباب عدة تتعلق، بعزوف القراء عن شراء الصحف الورقية، وكثرة تكاليف الطباعة وغياب الإعلانات، وعدم تغطية المبيعات حتى تكاليف الطباعة، في ظل استمرار انهيار صرف العملة المحلية وتعامل المطابع بالدولار.

ورغم أن عدن تعتبر من أكثر المدن اليمنية التي لا تزال تشهد إصدار أكثر من صحيفة يومية، إلا أنها هي الأخرى

صغاء - أعلنت صحيفة "أخبار اليوم" وهي واحدة من أكبر الصحف اليمنية توقفها عن الصدور بنسختيها الورقية والإلكترونية، لأسباب مالية، بعد ست سنوات من الحرب تعثرت فيها الصحيفة عن الصدور أكثر من مرة.

وقالت الصحيفة التي صدرت من صنعاء وعدن ومارب إنها أسدلت الستار على مشوار صحافي دام أكثر من 26 عاماً.

وأضافت في بيان أصدرته الإثنين أن أصولها تعرضت للنهب في محافظتي صنعاء وعدن خلال الأعوام الماضية، وانتقلت للصدور من مارب لكن مسيرتها الصحافية هناك كانت قصيرة للغاية.

وحافظت مؤسسة الشموع التي تصدر الصحيفة على انتظام إصدارها منذ ثلاثة أعوام ورقياً وإلكترونياً في محافظة مارب وتوزيعها مجاناً على جميع المكاتب الحكومية والمعسكرات التابعة للجيش والأمن والبنوك ومراكز تجمع المواطنين.

غير أنها وقد استنفدت جميع إمكانياتها وجدت نفسها عاجزة عن الاستمرار.

وأوضح رئيس تحرير الصحيفة، سيف الحاضري، في تغريدة على حسابه في تويتر، أن قرار الإغلاق جاء بسبب خذلان الحكومة للمؤسسة وعدم دفعها تعويضات مالية وفق أحكام قضائية.

وأضاف "انتصرنا على الانقلاب الحوفي منذ اقتحامه صنعاء واستيلائه على مباني المؤسسة ومطابعها ونهب كل محتلاتها واستمررت المؤسسة بالعمل من عدن.. تعرضنا لإحتضامات بالجموع أكثر من مرة من موت محقق ولم نهتزم أو ننهزم واليوم يهزنا الخذلان ورفض

منتدى الإعلام العالمي يؤكد حاجة الصحافة لدعم الحكومات بالتمويل والتشريع

مؤسسات إعلام عربية تتطلع إلى دعم شركات الإنترنت



أزمات قطاع الإعلام متشابكة في أنحاء العالم

أو مضايقات وإنما أيضا ملاحقات قانونية.

وسلطة ايرين خان المقررة الأممية الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، الضوء خلال مشاركتها في المنتدى على حرية الإعلام

ومخاوفها حيال سلامة الصحفيين خاصة الصحافيات. وقالت خان إنها تلاحظ مؤشرات مقلقة في ما يتعلق بسلامة الصحافيين وتعمل على مكافحتها.

وأضافت "يعتمد الصحافيون على الوصول إلى مصادر تشعر بالامان لمشاركة معلومات في قضايا حساسة. وفي الكثير من الأحيان يعاني الصحافيون من إجراءات انتقامية بسبب عملهم الاستقصائي وفي الكثير من الأحيان أيضا يُرغمون على الإفصاح عن مصادرهم التي تتعرض في أحيان كثيرة لاعتداءات ومضايقات ومحاكمات“.

وقدمت عرض الكثير من الكتاب والصحافيين إلى حملات تشويه وتهديد على مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً في البلاد التي تفرص رقابة على المحتوى الصحافي وحرية التعبير بطريقة ضففاة لاستهداف الأصوات المعارضة.

وقد تطرقت الكاتبة البريطانية التركية إليف شفق خلال المنتدى إلى قضية الإعتداء على حرية التعبير والحاجة إلى التنوع والتباين في الأصوات الإعلامية.

وأوضحت "أنا من تركيا لذلك أعرف جيداً قتل الكلمة وتداعيات أي تصريح يمكن قوله خلال مقابلة صحافية. قد يسفر كتابة عبارة أو جملة في كتاب عن مواجهة المحاكمة أو حملات شيطانية أو التعرض لهجمات على مواقع التواصل الاجتماعي أو من الإعلام“.

وأضافت "نعيش في عالم لا يحتمي بالتعددية أو حتى يفهمها. نعيش في عالم يخزئها في هويات ضيقة فقط مجرد تهديدات للهويات. أريد أن أحتفي بالتعددية“.

وتعرضت شفق الروائية الحائزة على جائزة "مان بوكر" للرواية، للمحاكمة في تركيا بتهمة "إهانة الهوية التركية" في روايتها "لبقطة إسطنبول" التي تطرقت إلى مذابح الأرمن في الحرب العالمية الأولى، لكن تم تبرئتها في عام 2006.

يذكر أن الصحافية الاستقصائية النيجيرية توبوري أوفوري نالت جائزة الحرية من مؤسسة "دويتشه فيله" الإعلامية.

وقالت أوفوري "من الصعب العمل كصحافية في نيجيريا"، مشيرة إلى أنه يتعين على المرء هناك أن يكافح من أجل توفير أساس اقتصادي لعمله ومن أجل الوصول إلى المعلومات "وكانت الأبواب تغلق في وجهنا عندما كنا نوجه أسئلة وكنا نتعرض للمضايقة والترهيب والاعتقال وكنا نوضع خلف القضبان“.

وأشارت أوفوري إلى ترددي حالة الصحافة الحرة في بلادها وفي الدول الأفريقية المحيطة.

تطرق منتدى دويتشه فيله للإعلام العالمي، للقضايا التي تشغل اهتمام الصحافيين في العالم، وعلى رأسها التمويل وحاجة المؤسسات الإعلامية للدعم سواء المالي أو إصدار التشريعات القانونية لإجبار شركات الإنترنت على دفع نصيب عادل للصحافة المحلية.

برلين - يناقش خبراء إعلام من مختلف دول العالم الطرق الكفيلة بإيجاد حلول لتعزيم الصحافة وتقديمها إلى الأمام، وفي مقدمتها مسائل التمويل والدعم المالي، التي لم تعد ممكنة دون تدخل الحكومات وفيما تستجيب بعضها، تتجاهل أخرى هذه المطالب وترتك مصير الصحافة في مهج البرح.

وسلط منتدى دويتشه فيله للإعلام العالمي الضوء على هذه القضية، ورغم غياب إعلاميين عرب عن هذا النقاش إلا أنه يمس الصحافة العربية التي تعاني أيضا من ظروف اقتصادية متزامنة مشابهة لبقية دول العالم، وتحتاج إلى دعم للقيام بمهمتها.

أكد نويل كوران المدير العام لاتحاد الإذاعات الأوروبية، أنه "خلال الإغلاق العام بسبب جائحة كورونا، تقدمت وسائل الإعلام العامة وتزايد دورها في بث أخبار جديرة بالثقة فضلا عن تقديمها مواد تثقيفية وترفيهية فقد كان الناس في حاجة ماسة إليها. وتظهر الإحصائيات أن الجمهور اتجه إلينا بأعداد كبيرة“.

ويطبق هذا الواقع أيضا على وسائل الإعلام العربية التي شهدت في نفس الفترة تزايدا جماهيريا ومتابعة عالية خلال الإغلاق باعتبارها مصدرا موثوقا للأخبار العامة ومستجدات الأحداث وتطورات الأوضاع الصحية في كل بلد، غير أن هذا لم ينعش إيجابا على الوضع الاقتصادي للصحافة التي زادت حدة أزمتها واضطرت العديد من المنابر إلى الإغلاق.

وتناول كوران في حديثه إلى دويتشه فيله، قضية تمويل وسائل الإعلام العامة بعد أزمة كورونا وهو ما يعد أمرا هاما، مضيفا أن الانحدار الأوروبي "في حاجة إلى تمرير تشريعات ذات جدوى" لصالح وسائل الإعلام العامة.

وأضاف أن "هناك حاجة ماسة لضمان السيادة الرقمية لأوروبا حتى يستمر الجيل القادم في الاستفادة من وسائل الإعلام العامة القوية“.

ويشير كوران إلى مشروع يسمى "السيادة الرقمية" قدمه القادة الأوروبيون من أجل تضافر الجهود لتعزيز الابتكار داخل الدول الأوروبية وتعزيز السيادة الرقمية للاتحاد الأوروبي ودعم التحول الرقمي، حيث يجمعون فيه بين القواعد والقوانين الأكثر صرامة ضد شركات التكنولوجيا الأجنبية مع مضاعفة الجهود المبذولة لتعزيز الابتكار المحلي.

وهو تماما ما تطالب به بعض النقابات المهنية والمؤسسات الإعلامية في دول عربية مثل المغرب، التي يسعى فيها المهنيون إلى إقناع الحكومة بتبني قانون يجبر فيه مجموعة شركات الإنترنت

على دفع نصيب عادل للصحافة المحلية.

وقالت ميركل "إن الإنترنت منحت العديد من الأفراد فرصة المشاركة في النقاش العام، وجعلت بالتالي مصالحهم وقناعاتهم مسموعة على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن حرية التعبير الرقمي تصطدم هناك بحدودها حيث تنتهك الحريات والحقوق الأساسية للأخريين“.

وأضافت "من المهم دائما الحفاظ على التوازن ومعرفة أين تسير هذه الحدود بالضبط. علينا أن نؤكد مرارا وتكرارا ما تعنيه لنا الحرية بشكل ملموس وكيف يمكننا حماية الحقوق الأساسية“.

ويتفق في هذا الرأي الصحافي النيجيري سايمون كولولي الذي أشار إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك أصبحت سلاحا ذو حدين في سياق نشر المعلومات.

وأوضح "كما ساعدت المنصات الكبيرة مثل تويتر وفيسبوك، الصحافيين في نشر أعمالهم الصحافية وانتشارها، إلا أنها في الوقت نفسه وفرت مساحة كبيرة للغفوة لكي يتجمعوا ويعبروا عن آرائهم بطريقة سلطوية ومزعجة“.

ومع انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي واتساع تأثيرها والرقابة، تزايد القلق حيال سلامة الصحافيين ليس فقط المخاوف من تعرضهم لاعتداءات

انتصار قضائي لهيئة الاتصال التونسية في قضية إذاعة القرآن غير المرخصة

بحث على العنف والكرهية ويثير نغرات العروضية والجهوية، إضافة إلى رفع شعارات تكفيرية أمام مقر الهيئة مثل "لا إله إلا الله والهايك عود الله" و"يا سنوسي (أحد أعضاء الهايك) يا جبان، القرآن لا يهان“.

وأضاف البيان "إن التضييق المنهج الذي يقوم به سعيد الجزيري على إثر قرار الهيئة الرفض لإسناده إجازة البث لإذاعته غير القانونية، إنما يعبر عن الوضع المتردي الذي وصلت إليه البلاد ولا يزال السلطات تجاه هذه الظواهر التي تهدد الأمن الوطني“.

ونبهت الهيئة إلى خطورة ظاهرة استغلال الحصانة البرلمانية واستعمالها كوسيلة للإفلات من العقاب وتحقيق المنفعة الخاصة والمصالح الضيقة على حساب المصلحة العامة.

كما دعت منظمات المجتمع المدني والهيئات المهنية والنواب والنائبات ممن يؤمنون بدولة القانون والمؤسسات وبمبادئ حرية الإعلام والتعبير لمساندة الهيئة حتى تتمكن من القيام بدورها التوعدي وحماية القطاع من كل أنواع التوظيف سياسيا كان أو دينيا. وتمسكت باحترام تطبيق القانون، وأنها لن تخضع للاعتزاز والضغط مهما كان شكله.

على موافقة السلطات المعنية يعتبر جريمة تترتب عليها عقوبات سالبة للحرية حسب الفصل 82 من مجلة الاتصالات، وفق بيان الهيئة.

وأكدت "الهايك" أن هذه الإذاعة تمارس نشاطها بالبحر دون الحصول على ترخيص مع عدم استجابتها للدعوة للتوقف عن البث إثر رفض إسنادها الترخيص بموجب قرار الهيئة في 23 نوفمبر 2020 بسبب خرقها للقانون المنظم للقطاع السمعي البصري وقرصنتها للترددات والاعتداء على الملك العام للدولة.

وأثارت القضية جدلا واسعا في تونس بعد أن حاصر أنصار الجزيري مقر الهيئة في ديسمبر الماضي احتجاجا على قرارها إيقاف بث الإذاعة غير المرخصة.

وطالبت الهيئة رئاستي الجمهورية والحكومة بحمايتها، فيما استنكرت نقابة الصحافيين ما أسمتها "الهجمة التكفيرية ضد الهايك" محملة رئاسة الحكومة مسؤولية السلامة الجسدية لأعضائها.

وأوضحت "الهايك" أنها تعرضت لعلمية حصار من قبل أتباع النائب في مجلس نواب الشعب سعيد الجزيري رئيس حزب الرحمة الذي قام بالتحشيد علما وأن البث دون إجازة من خلال استعمال ترددات راديوية دون الحصول

تونس - أعلنت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري في تونس "الهايك" أن محكمة الاستئناف في مدينة نابل قضت نهائيا بإقرار حجز تجهيزات البث التابعة للقناة الإذاعية "القرآن الكريم" غير الحاصلة على ترخيص

والتابعة لرئيس حزب الرحمة والنائب بمجلس نواب الشعب سعيد الجزيري. وبينت محكمة الاستئناف حسب ما ورد في بيان "الهايك" أن قرار الحجز بتاريخ 25 فبراير 2021 والذي اتخذته الهيئة في حق الإذاعة المذكورة قد احترم الإجراءات القانونية وكان مبنيا على ثبوت ممارسة هذه الإذاعة نشاط البث دون الحصول على التراخيص القانونية المستوجبة.

وفي مارس الماضي تم حجز جهاز البث في جبل زغوان قرب العاصمة مع وضع الشمع الأحمر. بينما تصدى الجزيري لعملية الحجز بمقر الإذاعة بمنطقة مرقان من ولاية بن عروس بحجة أنه محل سكنه.

وتعذر بذلك استكمال إجراءات الحجز على اعتبار أن الشخص المعني له صفة نائب شعب ويتمتع بالحصانة البرلمانية. علما وأن البث دون إجازة من خلال استعمال ترددات راديوية دون الحصول

على موافقة السلطات المعنية يعتبر جريمة تترتب عليها عقوبات سالبة للحرية حسب الفصل 82 من مجلة الاتصالات، وفق بيان الهيئة.

وأكدت "الهايك" أن هذه الإذاعة تمارس نشاطها بالبحر دون الحصول على ترخيص مع عدم استجابتها للدعوة للتوقف عن البث إثر رفض إسنادها الترخيص بموجب قرار الهيئة في 23 نوفمبر 2020 بسبب خرقها للقانون المنظم للقطاع السمعي البصري وقرصنتها للترددات والاعتداء على الملك العام للدولة.

وأثارت القضية جدلا واسعا في تونس بعد أن حاصر أنصار الجزيري مقر الهيئة في ديسمبر الماضي احتجاجا على قرارها إيقاف بث الإذاعة غير المرخصة.

وطالبت الهيئة رئاستي الجمهورية والحكومة بحمايتها، فيما استنكرت نقابة الصحافيين ما أسمتها "الهجمة التكفيرية ضد الهايك" محملة رئاسة الحكومة مسؤولية السلامة الجسدية لأعضائها.

وأوضحت "الهايك" أنها تعرضت لعلمية حصار من قبل أتباع النائب في مجلس نواب الشعب سعيد الجزيري رئيس حزب الرحمة الذي قام بالتحشيد علما وأن البث دون إجازة من خلال استعمال ترددات راديوية دون الحصول



محاصرة الهايك لم تثبت قانونية الإذاعة